

عن أزمة نشر الكتاب العربي

احمد بزون.. كاتب ورئيس القسم الثقافي في جريدة السفير اللبنانية،

منذ اسبوع واحد كان عيد الكتاب و يوم الكتاب في العالم، لكن العالم العربي لم يحتفل به بالطبع، كان يمكن في الاقل ان يحتفل به اهل الكتابة، او نقل في الاقل المثقفون الذين يتابعون شؤون الكتاب وشجونه في وسائل الاعلام. كان يمكن ان نذكر في كل مناسبة ان ٧٠ مليون عربي لا يعرفون كيف يسكون الكتاب كونهم لا يكون أي كلمة من كلماته.. كان يمكن ان نجعلها مناسبة للبحث عن حلول لتلك الاشكاليات المدونة في عنوان هذه الندوة أي الانتاج والتداول.

قبل اي شيء يمكننا القول ان الانتاج والتداول يصبان في مجرى واحد هو القراءة. وهما يصوبان على هدف واحد هو القارئ. فكم يقرأ العرب؟ سؤال لا بد من ان تتراقب الاجابة عنه مع الجسرة والاستياء. فالقراءة بكل بساطة، الى تراجع وانحدار. وكى نخرج من الكلام الانشائي ماذا نقول الارقام؟

منذ عشرين او ثلاثين سنة او اكثر كنا نتج من العنوان الواحد ما معدله ثلاثة الاف نسخة. واذا كان عدد السكان في ازدياد، وقد تعاقب على دنيانا جيلان او اكثر من القراء الجدد، فلماذا لا تزال النسبة هي هي؟ وماذا تعني ان تزيد قراءة خمسين مليون نسمة، وتبقى نسبة النسخ التي تطبعها من العنوان الواحد كما هي، هذا اذا لم ننقص؟



للكتاب والقراءة، والا فلم كل هذا العدد الهائل من الاميين عندنا؟! القطاع الخاص قطاع ربحي يتعامل في معظمه بمنطق السوق من دون ان يكون مهوما بتغيير واقع السوق الصعب. الجمعيات «الخيرية»، تنقسم بين اسلامية او ايدولوجية، واخرى ديمقراطية مدعومة من جهات اوروبية او عربية تهدف الى نشر ثقافة جديدة..

المنتج الاول لا يحول عليه مادامت الانظمة العربية لا تشهد تغييرا فعليا في انظمتها. فحال التخلف الذي تعيشه الانظمة لا يتواءم مع الوعي والثقافة والتقدم، ولا يتعايش مع رفع مستوى الثقافة في سلم الاولويات الحياتية. فبناء البشر يضر بمصلحة حكام دول التسلسل والدكتاتوريات والممالك والامارات ودول القبائل والعشائر والعصبيات والصراعات المتعددة الرؤوس.

المنتج الثاني، أي القطاع الخاص في مجال انتاج الكتاب، لا يمكن مقارنته باي قطاع اخر عندنا. هيلست لدينا في العالم العربي دور نشر ذات امكانيات كبيرة تستطيع ان تقبل الميمنة على الميسرة، فهي مهنة قد تغني من جوع لدى البعض، او توقع البعض الاخر في الجوع، وقد اودت بعدد كبير من مؤسسات النشر العربية الى الاقفال، او الشلل، او هي تجعل بعض اصحابها مسوري الحال.

لهذا السبب نفهم كيف تفرض دور نشر غربية شروطها على الكتاب، وتحافظ على مستوى كتبها في حين تضطر دور النشر العربية للهاث في البحث عن مشاريع الكتب والتسابق على الاسماء الشهيرة من جهة، وعلى «مؤلف»، يؤمل كتابه من جهة اخرى. ومن يتتبع الكتب التي تصدر سنويا يستطيع ان يميز ما يقرب من نصفها في الاقل. وقد مولها اصحابها فلنا منهم انهم يدخلون جنة

المؤلفين. هنا يتحول المنتج الى مجرد سمسار يقبل بريح القليل ولا مشكلة بالنسبة اليه في اغراق السوق بالتفاهات.

ولان مهنة النشر عندنا باتت مهنة من لا مهنة له، فهي تفسح المجال للكثير من المساوئ والمفاسد.

المنتج الثالث، الجمعيات، تلك كثيرة التباين، وفي أي حال، هي وان كانت خيرية، لا تقدم الكتب مجانا. قد لا تريح، لكنها تطبع لاهداف خاصة وتتوجه بمنتجاتها نحو جمهور خاص. بعض المؤسسات الخيرية الدولية تدعم مشاريع الترجمة من لغة ما الى العربية، تدفع لدار النشر لكن الكتاب يصل للقارئ بثمنه. وبعض المؤسسات الخيرية الاسلامية مثلا، او رجال الخير يتبرعون بطباعة القرآن الكريم، او بتوزيعه مجانا على الناس، لكن الكثير من البيوت طفتحت مكتباتها بالمصاحف، فما الفائدة من استمرار هذه العادة؟

ازاء هذا الواقع هل نياس ونحرق ما تبقى من كتب في بغداد بعد هولاكو الغول وهولاكي؟ هذا العصر الذين احرقوا شارع المتنبي ام اتنا نبقى على صحبتنا مع القناديل ونضيء ما امكن من الطرق التي تؤدي الى تحسين القراءة في مجتمعنا، وبالتالي توفير فرص افضل للانتاج؟ اولى هذى الطرق ما فعلته دار المدى التي نحن في ضيافة مهرجانها، (من دون ان تكون استضافتنا

لقد تغير الزمن.. هل تغير؟

الروائي حسن داوود.. مدير ملحق نوافذ الثقافي الذي يصدر عن صحيفة المستقبل

هل مازالت للكتب المكانة التي كانت لها في عقود سبقت؟ لا اسى هنا الى ان اسرع ووجز فاقول ان الدلالة على تراجع اهمية الكتاب في حياتنا نجدها في عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب الان. فبدلا من ثلاثة الاف نسخة في سنوات السبعينيات والثمانينيات تحولنا الان الى ألف نسخة. لم يعد الناشر في لبنان يرسل نسخا من كتابه الجديد الى المغرب، العراق، الذي قيل عنه مرة ان مطابع بيروت تطبع ليقرأ قراؤه، لم يعد على حاله القديم، كما نعلم. السودان وهو بلد القراءة الثاني، ودائما بحسب ناشري ذلك الزمن، تغير حاله هو ايضا وانشغل بمسائل اكثر الجاحا واساسية من الثقافة. كما لن نسرع الى الياجاز للدلالة على تراجع الكتاب فنقول ان تقرير التنمية البشرية للعالم العربي كان صادما لنا، إذ اشار الى اننا نترجم الى لغتنا واحدا بالالف مما ترجمه أمة أخرى الى لغتها. نحن الذين كنا أمة كاتبة كما كان يقال عنا، لم نعد الان أمة قارئة، بينما بات قائما في تصورنا، وراسخا، ان القراءة عادة قديمة وان القراء ناس قديمون، أقصد انهم خارج الموجة، خارج السمات الذي للخص المعاصر الجديد، حيث ينبغي للحياة ان تكون اسرع وتيرة من رجل قاعد يقرأ في كتاب. إن نموذج الشاب المثقف الذي كان له

هل مازالت للكتب المكانة التي كانت لها في عقود سبقت؟ لا اسى هنا الى ان اسرع ووجز فاقول ان الدلالة على تراجع اهمية الكتاب في حياتنا نجدها في عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب الان. فبدلا من ثلاثة الاف نسخة في سنوات السبعينيات والثمانينيات تحولنا الان الى ألف نسخة. لم يعد الناشر في لبنان يرسل نسخا من كتابه الجديد الى المغرب، العراق، الذي قيل عنه مرة ان مطابع بيروت تطبع ليقرأ قراؤه، لم يعد على حاله القديم، كما نعلم. السودان وهو بلد القراءة الثاني، ودائما بحسب ناشري ذلك الزمن، تغير حاله هو ايضا وانشغل بمسائل اكثر الجاحا واساسية من الثقافة. كما لن نسرع الى الياجاز للدلالة على تراجع الكتاب فنقول ان تقرير التنمية البشرية للعالم العربي كان صادما لنا، إذ اشار الى اننا نترجم الى لغتنا واحدا بالالف مما ترجمه أمة أخرى الى لغتها. نحن الذين كنا أمة كاتبة كما كان يقال عنا، لم نعد الان أمة قارئة، بينما بات قائما في تصورنا، وراسخا، ان القراءة عادة قديمة وان القراء ناس قديمون، أقصد انهم خارج الموجة، خارج السمات الذي للخص المعاصر الجديد، حيث ينبغي للحياة ان تكون اسرع وتيرة من رجل قاعد يقرأ في كتاب. إن نموذج الشاب المثقف الذي كان له

هل مازالت للكتب المكانة التي كانت لها في عقود سبقت؟ لا اسى هنا الى ان اسرع ووجز فاقول ان الدلالة على تراجع اهمية الكتاب في حياتنا نجدها في عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب الان. فبدلا من ثلاثة الاف نسخة في سنوات السبعينيات والثمانينيات تحولنا الان الى ألف نسخة. لم يعد الناشر في لبنان يرسل نسخا من كتابه الجديد الى المغرب، العراق، الذي قيل عنه مرة ان مطابع بيروت تطبع ليقرأ قراؤه، لم يعد على حاله القديم، كما نعلم. السودان وهو بلد القراءة الثاني، ودائما بحسب ناشري ذلك الزمن، تغير حاله هو ايضا وانشغل بمسائل اكثر الجاحا واساسية من الثقافة. كما لن نسرع الى الياجاز للدلالة على تراجع الكتاب فنقول ان تقرير التنمية البشرية للعالم العربي كان صادما لنا، إذ اشار الى اننا نترجم الى لغتنا واحدا بالالف مما ترجمه أمة أخرى الى لغتها. نحن الذين كنا أمة كاتبة كما كان يقال عنا، لم نعد الان أمة قارئة، بينما بات قائما في تصورنا، وراسخا، ان القراءة عادة قديمة وان القراء ناس قديمون، أقصد انهم خارج الموجة، خارج السمات الذي للخص المعاصر الجديد، حيث ينبغي للحياة ان تكون اسرع وتيرة من رجل قاعد يقرأ في كتاب. إن نموذج الشاب المثقف الذي كان له

هل مازالت للكتب المكانة التي كانت لها في عقود سبقت؟ لا اسى هنا الى ان اسرع ووجز فاقول ان الدلالة على تراجع اهمية الكتاب في حياتنا نجدها في عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب الان. فبدلا من ثلاثة الاف نسخة في سنوات السبعينيات والثمانينيات تحولنا الان الى ألف نسخة. لم يعد الناشر في لبنان يرسل نسخا من كتابه الجديد الى المغرب، العراق، الذي قيل عنه مرة ان مطابع بيروت تطبع ليقرأ قراؤه، لم يعد على حاله القديم، كما نعلم. السودان وهو بلد القراءة الثاني، ودائما بحسب ناشري ذلك الزمن، تغير حاله هو ايضا وانشغل بمسائل اكثر الجاحا واساسية من الثقافة. كما لن نسرع الى الياجاز للدلالة على تراجع الكتاب فنقول ان تقرير التنمية البشرية للعالم العربي كان صادما لنا، إذ اشار الى اننا نترجم الى لغتنا واحدا بالالف مما ترجمه أمة أخرى الى لغتها. نحن الذين كنا أمة كاتبة كما كان يقال عنا، لم نعد الان أمة قارئة، بينما بات قائما في تصورنا، وراسخا، ان القراءة عادة قديمة وان القراء ناس قديمون، أقصد انهم خارج الموجة، خارج السمات الذي للخص المعاصر الجديد، حيث ينبغي للحياة ان تكون اسرع وتيرة من رجل قاعد يقرأ في كتاب. إن نموذج الشاب المثقف الذي كان له

هل مازالت للكتب المكانة التي كانت لها في عقود سبقت؟ لا اسى هنا الى ان اسرع ووجز فاقول ان الدلالة على تراجع اهمية الكتاب في حياتنا نجدها في عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب الان. فبدلا من ثلاثة الاف نسخة في سنوات السبعينيات والثمانينيات تحولنا الان الى ألف نسخة. لم يعد الناشر في لبنان يرسل نسخا من كتابه الجديد الى المغرب، العراق، الذي قيل عنه مرة ان مطابع بيروت تطبع ليقرأ قراؤه، لم يعد على حاله القديم، كما نعلم. السودان وهو بلد القراءة الثاني، ودائما بحسب ناشري ذلك الزمن، تغير حاله هو ايضا وانشغل بمسائل اكثر الجاحا واساسية من الثقافة. كما لن نسرع الى الياجاز للدلالة على تراجع الكتاب فنقول ان تقرير التنمية البشرية للعالم العربي كان صادما لنا، إذ اشار الى اننا نترجم الى لغتنا واحدا بالالف مما ترجمه أمة أخرى الى لغتها. نحن الذين كنا أمة كاتبة كما كان يقال عنا، لم نعد الان أمة قارئة، بينما بات قائما في تصورنا، وراسخا، ان القراءة عادة قديمة وان القراء ناس قديمون، أقصد انهم خارج الموجة، خارج السمات الذي للخص المعاصر الجديد، حيث ينبغي للحياة ان تكون اسرع وتيرة من رجل قاعد يقرأ في كتاب. إن نموذج الشاب المثقف الذي كان له



المطالبة بالغاء القرار المجحف بحق المرأة



أهليتها للتمتع بحقوقها كإنسان متكامل ليعاملها كالتقاصرين وغير المؤهلين وهي المعلمة الأم التي ربت الاجيال عبر التاريخ، كما لا يخفى على احد ما لهذا القرار من استفزاز للمرأة ودوس على كرامتها حين يضعها موضع العبد للرجل والمالك لحريرتها والمتصرف بها على هواه، فكم من رجل استبد بزوجه وحرمها بسط حقوقها لعل في نفسه وبالحاكم الشرعية العربية تفص بهذا نوع من النزاعات العائلية التي استطاعت الدول التي ساوت المرأة بالرجل في كل الحقوق تحديدها وتقليل نسبة المنازعات التي على اسانيتها ويؤسس لعبوديتها ويكرس عدم

اقرته الحكومة العراقية من قرار مجحف بحق المرأة حين نصت على حرمانها من جواز السفر الجديد (جسي) واشترطت منحها اياه بموافقة ولي أمرها، وهي بهذا تخالف الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة والمقرة من قبل اكثر الشعوب السائرة في ركب الحضارة والتقدم البشري على اساس المساواة بين البشر واحترام حقوق الانسان والتي لا تتنافى مع الشرائع السماوية جميعها حيث كرمت المرأة كإنسان.

ولا يخفى على أحد ما في العراق من نسبة كبيرة للنساء الامل والمطلقات التي تصل الى اكثر من ثلاثة ملايين امرأة حسب

الغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة. المادة ٣ تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولاسيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على اساس المساواة مع الرجل... من هنا واستنادا الى هذه الاتفاقية الدولية- التي لا بد للعراق من التوقيع عليها لبناء عراق جديد حقا -نرى خطورة ما

الجزء الاول المادة ١ لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح « التمييز ضد المرأة » أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحياب الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحياب تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل المادة ٢ تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: (أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة. (ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من أجزاء، لحظر كل تمييز ضد المرأة. (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي. (د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام. (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة. (و) إتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

عفيفة عبيدي

نستعرض هنا قبل

كل شيء ما جاء في

اتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز

ضد المرأة التي

اعتمدها الجمعية

العامة وعرضتها

للتوقيع والتصديق

والانضمام بقرارها

١٨٠/٣٤ المؤرخ في

١٨ كانون الأول /

ديسمبر ١٩٧٩ تاريخ

بدء النفاذ: ٣ أيلول /

سبتمبر ١٩٨١، طبقا

لأحكام المادة ٢٧